تحقيق العدد

تحرير أسعار الطاقة:

الرابحون والخاسرون .. والمنتظرون فى أحراش الغابة

بقلم:
سعد هجرس

مدير تحرير
"العالم اليوم"

- قرار رفع الدعم بالنسبة للمصانع كثيفة الطاقة سيشعل أسعار المنتجات التى تنتجها تلك المصانع وسيتحملها المواطن وحده..
- تشير التقديرات إلى أن مجموعة عز ستفقد ١,٤ مليار جنيه من أرباحها فى السنوات الثلاث المقبلة بعد تعديل أسعار الطاقة للمصانع كثيفة الاستخدام..
- قرار تحرير أسعار الطاقة يفتح باب التساؤل عن أحد الأبعاد الأخرى المنسية بهذا المجال وهى موقف عقود التصدير للغاز من هذه الأسعار وهل يتم مراجعتها هى الأخرى أو نكتفى بزيادة الأسعار للمصانع

قررت الحكومة المصرية يوم الثلاثاء الموافق ١٤ أغسطس ٢٠٠٧ إلغاء الدعم الذى توفره لأسعار الغاز والكهرباء المستخدمة بصناعات تعتمد على الطاقة اعتمادًا مكثفًا خلال السنوات الثلاث المقبلة.

واعتبرت وزارة التجارة والصناعة أن إنهاء الدعم سيسرى على أربعين شركة، ويزيد كفاءة الشركات الوطنية ويضفى شفافية على أسعار الطاقة وإمكانية التنبؤ بها.

وأضافت أن الأسعار سترتفع تدريجيًا خلال الأعوام الثلاثة حتى تصل إلى سعر التكلفة، مشيرة إلى أن سعر الغاز والكهرباء سيتباين وفق معادلة ترتبط بالتكلفة وأسعار السوق العالمية بعد إلغاء الدعم.

وأوضحت الوزارة أن نحو ٥٥٪ من الطاقة التى تستهلكها الصناعة ترتكز فى القطاعات التى تعتمد اعتمادًا مكثفًا على الطاقة، وأن هذه القطاعات تستأثر بنسبة ٧٥٪ من الدعم للغاز و٦١٪ من الدعم للكهرباء.

وفى رأى الحكومة أن فاتورة الدعم من العوامل الرئيسية وراء العجز فى ميزانية البلاد الذى يتوقع أن يصل إلى ٦,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى هذا العام.

ماذا يعنى هذا الإعلان الحكومى؟

إنه يعنى باختصار بداية النهاية لعصر الطاقة "المدعومة فى مصر".

وهو "بداية النهاية" لأنه لم يسدل ستار الفصل الختامى ولم يتضمن "التحرير" الشامل والكامل لأسعار كل صور الطاقة بعد.

بل نلاحظ أنه "يبقى" الدعم الذى تحصل بموجبه الصناعات كثيفة العمالة، ولو إلى حين، باعتبار أن هذه الصناعات تساهم فى امتصاص جزء من جيوش البطالة فى الوقت الراهن.

ونلاحظ كذلك أنه سيتم تكوين صندوق من عوائد إلغاء الدعم على بعض الصناعات لدعم استخدام الطاقة بصناعات أخرى.

ونلاحظ أيضًا أن هناك صورًا أخرى متعددة لأشكال أخرى من أشكال دعم الطاقة لم يتحدث عنها البيان الحكومى المشار إليه.

إذن هى "بداية النهاية" وليست فصل الخطاب بعد.

ومع أنها "بداية" فإنها أثارت ردود أفعال كثيرة، ومتضاربة، ربما إيمانًا من مختلف الأطراف المعنية أن "أول الرقص حنجلة" كما يقول المثل الشعبى المصرى.

فما هى دور الأفعال تجاه هذه "الحنجلة" الحكومية؟!

بطبيعة الحال هناك مؤيدون متحمسون، ربما يعبر عنهم عادل جزارين، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين الذى رحب بقرار رفع سعر الطاقة للمصانع، مشيرًا إلى أن المستفيد الأول من الأوضاع السابقة مجموعة بسيطة من المستثمرين الأجانب.

وأضاف جزارين أن القرار يعتبر تصحيحًا لمسار الدعم الحكومى. كما أن المبلغ الذى أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن توفيره نتيجة لسياستها الجديدة، والبالغ ١٥ مليار جنيه، يمكن توجيهه إلى مشروعات البنية التحتية.

وأكد ان مصر لا تمتلك رفاهية الدول الخليجية للاستمرار فى سياسة الدعم، مشددًا على ان الشركات التى ستعتبر نفسها متضررة من هذه القرارات سيكون لديها القدرة على إعادة هيكلة قدراتها المالية فى إطار الزيادات الجديدة فى أسعار الغاز والكهرباء دون التأثير على نشاطها بالسوق المحلية أو على المستوى التصديرى.

وعلى نفس الطريق أبدى ممدوح زهران، عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات، إعجابه بأسلوب إعلان وزارة التجارة والصناعة عن إقرار الزيادات فى أسعار الطاقة للمصانع كثيقة استخدام الطاقة، موضحًا أنه لأول مرة تفصح جهة حكومية عن خطة تسعيرية مستقبلية تتميز بالتدرج فى التطبيق بما يعطى الفرصة للمصانع لتكييف أوضاعها ورسم

عادل جزارين، رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين: المستفيد الأول من الأوضاع السابقة مجموعة بسيطة من المستثمرين الأجانب.. مصر لا تمتلك رفاهية الدول الخليجية للاستمرار فى سياسة الدعم.

ممدوح زهران، عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات: زيادة اسعار الطاقة لن يؤثر على أسعار الألومنيوم فى الأسواق بعد تطبيقه على شركة مصر للألومنيوم.. وتأثير الزيادة سوف ينعكس فقط على مستوى ربحية الشركة.

سياساتها المستقبلية أيضًا.

وأضاف أن أسلوب التعامل الحكومى السابق كان يعتمد تطبيق سياسات مفاجئة، وبأثر رجعى، دون مراعاة مصالح الشركات أو المصانع التى سوف تتأثر بها بما يعكس عدم احترام الدولة لأصحاب الأعمال.

وأكد زهران أن القرار لن يؤثر على أسعار الألومنيوم فى الأسواق بعد تطبيقه على شركة مصر للألومنيوم باعتباره المورد الأول للشركات المصرية وذلك لأنه – من وجهة نظره – يباع حاليًا وفقًا للأسعار العالمية المطبقة فى بورصة لندن من خلال المتوسطات لكل ثلاثة شهور، مشيرًا إلى أن تأثير زيادة أسعار الطاقة سوف ينعكس فقط على مستوى ربحية الشركة.

وفى نفس الاتجاه اعتبر مدحت اسطفانوس، رئيس القطاع التجارى بشركة أسمنت لافارج أن إعادة تسعير الطاقة للمصانع كثيفة الاستخدام، أفضل بكثير من تحكم الحكومة وتأثيرها على تسعير المنتج النهائى بدعوى أنها تدعم مدخلات الطاقة.

وأكد أن دعم الطاقة ظاهرة غير صحية، وإذا كانت الدولة ترغب فى تقديم الدعم للمواطنين فعليها – فى رأيه – دعم المنتج النهائى للمستهلك المستحق للدعم، أما مسألة دعم المدخلات فى الإنتاج فيعد "فسادًا" لأن ذلك يفتح الباب أمام غير مستحقى الدعم للحصول عليه.

ونفى اسطفانوس أن تتعرض القرارات الحكومية لانتقادات من جانب أصحاب المصانع، بل أخذته الحماسة فنقلت عنه بعض الصحف قوله أن "من يعارض هذه القرارات يعتبر "خائنًا لمصر"؟

وبعيدًا عن الاتهام بـ "الخيانة" والعياذ بالله ينضم المهندس أشرف بدر الدين، عضو لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب إلى طابور المؤيدين، بل يعتبر أن هذه الخطوة تأخرت كثيرًا، فهذه الصناعات تحصل سنويًّا على دعم مقداره نحو ٢ مليار جنيه للكهرباء، ونحو ٣ مليارات جنيه للغاز. ويطالب بأن تكون هذه بداية لمراجعة باقى الصناعات والقطاعات، وذكر أن قطاع السياحة يحصل على نحو ٣ مليارات جنيه دعمًا للسولار المستخدم بمنشآته.

وعن التدرج بإلغاء هذا الدعم يرى بدر الدين أن صناعتى الأسمنت والحديد لن تتأثرًا بالإلغاء الفورى، فحسب قوائم هذه الشركات نجد أن نسب الأرباح بها عالية، فصناعة الأسمنت تحصل على دعم للطاقة يعادل ٣٠ جنيهًا لكل طن، فى حين يحصل الحديد على دعم ٥٥ جنيهًا لكل طن.

ويتساءل بدر الدين عن سبب حرمان الموازنة العامة للدولة من إيرادات تقدر بنحو ١٥ مليار جنيه خلال السنوات الثلاث القادمة؟.

فلتبدأ الحكومة فى رفع هذا الدعم من الآن، فأعباء الموازنة المصرية ثقيلة فى قضيتى العجز والدين العام، وهذا الإجراء يساعد فى تخفيف هذا العبء.

كما ترى السفيرة ماجدة شاهين، أن هذا القرار يأتى فى إطار مصرى وبعيد عن أى إلزام من منظمة التجارة العالمية يخص اتفاقية الدعم؛ لأن مصر من الدول النامية ولديها مرونة كبيرة فى مسألة تقديم الدعم لبعض الصناعات.

وتضيف ماجدة شاهين بأن هذا الإجراء أتى فى إطار تخفيف الأعباء عن كاهل الحكومة وتوجيه الدعم لمجالات أخرى يستحقها، مثل السلع الأساسية (الخبز، الدقيق، السكر، الزيوت)، والقرار أيضًا يأتى فى إطار تحميل القطاع الخاص بمسئولياته.

ومن الواضح أن هناك إجماعًا على أهمية تلك الإجراءات التى تستوجب تنفيذًا جيدًا، وممارسة صحيحة لدور الدولة الرقابى فى ظل اقتصاد السوق.

أما الباحث الاقتصادى عبد الحافظ الصاوى، فقد فضل أن يصف هذه الخطوة ذاتها بأنها خطوة "تصحيحية" لعدة أسباب منها:

١. أن بعض الصناعات تحقق أرباحًا عالية،

مدحت اسطفانوس، رئيس القطاع التجارى بشركة أسمنت لافارج: دعم الطاقة ظاهرة غير صحية.. وإذا كانت الدولة ترغب فى تقديم الدعم للمواطنين فعليها دعم المنتج النهائى للمستهلك المستحق للدعم.

م/أشرف بدر الدين، عضو لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب: هذه الخطوة تأخرت كثيرًا، فهذه الصناعات تحصل سنويًّا على دعم مقداره نحو ٢ مليار جنيه للكهرباء، ونحو ٣ مليارات جنيه للغاز.

وصلت فى قطاع الأسمنت مثلاً، إلى نحو ٤٠٪. وبالتالى فتقديم الدعم إليها هو نوع من العبث، خاصة إذا علمنا أن معظم هذه الصناعات أصبحت فى حوزة القطاع الخاص، والذى لا يقدم أى دعم للمستهلك عند البيع، وبالتالى فمن الطبيعى فى هذه الحالة أن تقدم الحكومة الدعم للمستهلك وليس للمنتج.

٢. شهدت هذه الصناعات قدوم استثمارات أجنبية مباشرة بشكل ملموس، ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب، منها:

- الدعم الكبير المقدم للطاقة.
- اتساع حجم السوق المصرية.
- وكذلك سهولة التصدير للخارج سواء للدول العربية أو الأوروبية.
- والسبب الأكثر أهمية أن هذه الصناعات ملوثة للبيئة، وتفضل البلدان الأوروبية أن تستورد منتجاتها دون إقامة مصانعها على أراضيها، وقد وجد أن بعض الدول الأوروبية تحتكر إنتاج بعض مصانع الأسمنت لمدة عشر سنوات قادمة.
- والجدير بالذكر أن الحكومة المصرية، سوف تمنح تصاريح لعمل نحو أربعة مصانع للحديد و١٤ مصنعًا للأسمنت قريبًا. ومن هنا فرفع الدعم عن هذه الصناعات قد يحد من الاتساع فى قطاعاتها، مما يخفف من حدة التلوث فى مصر والتى تعانى من معدلات عالية فيه.

٣. ظهور القيمة الحقيقية لدعم الطاقة بالموازنة العامة المصرية بدءً من العام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، حيث وصل دعم الطاقة فى عام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧ الـ٤٠ مليار جنيه، وقد كان هذا الدعم لا يظهر من قبل فى أرقام الموازنة إلى أن قررت الحكومة إظهاره.

وتعانى الموازنة المصرية من أزمة العجز المزمن، وتفاقم الدين العام المحلى، وإذا ما نجحت الحكومة المصرية فى تطبيق هذا الإجراء، فإنها سوف تقلل قيمة الدعم، بحوالى ١٥ مليار جنيه بعد ثلاث سنوات.

وتشير أرقام الموازنة العامة للدولة لدعم يتراوح بين ٩ مليارات جنيه و١٢ مليار جنيه، وفى أقصى تقدير ١٥ مليار جنيه، كدعم للسلع التموينية، وبعض أنشطة الإسكان الاقتصادى، وكذلك التصدير.

ونجد قيمة الدعم قد قفزت إلى نحو ٦٨,٨ مليار جنيه حسب أرقام موازنة عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ يصل دعم الطاقة فيها بمفرده إلى نحو ٤١ مليار جنيه. أى ما يعادل ٢٠٪ من حجم الموازنة البالغ ٢٠٧,٨ مليارات جنيه. استخدم لتغطية فروق الأسعار بين استهلاك الداخل وأسعار البترول ومشتقاته فى الخارج.

تبع ذلك ارتفاع أسعار المحروقات والسلع البترولية بنسب متفاوتة، وترتب عليها موجة تضخمية شملت كافة الأسعار فى مصر منذ ذلك الحين وبدء تناول قضية الدعم المقدم لبعض الصناعات فى مجال الطاقة.

وقد جاء الإجراء الحكومى خلال الأيام الماضية، بإعادة النظر فى الدعم المقدم للصناعات فى مجال الطاقة؛ ليحدث نوعًا من التوازن فى السوق، وكذلك ليعيد توظيف المبالغ المنفقة على الدعم لصالح قطاعات أخرى فى حاجة لهذه المبالغ الكبيرة التى قدمت لتلك الصناعات خلال السنوات الماضية".

وعن تأثير مثل تلك الخطوة على المستهلكين يرى د. عبد الله شحاتة، مدرس المالية العامة بجامعة القاهرة، أن النظام الحالى لدعم الطاقة للصناعات كثيفة الاستخدام لها.. نظام خاطئ؛ لأنه يعاقب المستهلك مرتين.. الأولى بكونه دافعًا للضرائب ومن المفترض أن تقدم هذه الضرائب فى شكل خدمات يستفيد منها، ولكن الحاصل أن أموال الضرائب تقدم كدعم لشركات رابحة ويحرم المواطن من توجيه الدعم لمجالات تستحقه. والثانية أن هذه الشركات تبيع منتجاتها فى السوق المصرية بسعر احتكارى. وتتجه للتصدير بضعفى سعر السوق المحلية.

ولكن حتى تكون هذه الخطوة فى الاتجاه الصحيح، لا بد أن تسيطر الدولة على محاولات هذه الشركات بالتلاعب فى الأسعار

السفيرة ماجدة شاهين:
هذا الإجراء أتى فى إطار تخفيف الأعباء عن كاهل الحكومة وتوجيه الدعم لمجالات أخرى يستحقها، مثل السلع الأساسية.. ويأتى أيضًا فى إطار تحميل القطاع الخاص بمسئولياته.

د. عبد الله شحاتة، مدرس المالية العامة بجامعة القاهرة:
النظام الحالى لدعم الطاقة للصناعات كثيفة الاستخدام يعاقب المستهلك مرتين.. الأولى بكونه دافعًا للضرائب.. والثانية أن هذه الشركات تبيع منتجاتها فى السوق المصرية بسعر احتكارى.

كما هو حاصل الآن، فسعر الأسمنت قفز من ٣٨٠ إلى ٤٢٠ جنيهًا للطن خلال شهر أغسطس ٢٠٠٧، ثم إلى أكثر من الخمسمائة جنيه مؤخرًا.

فإذا كانت هذه الشركات قد دفعت ١٠٪ من أرباحها للعمال، مع نهاية السنة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٧، فإنها عاقبت المستهلك بزيادة قدرها ٤٠ جنيهًا للطن. فما هو مبرر زيادة الأسعار فى هذه السلع؟.. لا أحد يعرف.

وبطبيعة الحال فإن هناك معارضون للقرار ذاته، مثلما له مؤيدون.

فى طليعة المعارضين.. الخاسرون من الأسعار الجديدة.

من هؤلاء على سبيل المثال شركة أبو قير للأسمدة، فهى تستهلك سنويًا ١,٤ مليار متر مكعب من الغاز، بما يعنى أنها ستتحمل فى المتوسط تكلفة مضافة تبلغ نحو ١٥٥ مليون جنيه.

وأوضح على قاسم، رئيس قطاعات التسويق فى أبو قير أن الأسعار الجديدة تزيد من تكلفة الإنتاج بنسبة كبيرة، خاصة أن المصنع يحصل على الغاز حاليًا بسعر يصل إلى ٢٥ قرشًا للمتر المكعب، بينما يصل السعر الجديد إلى ٢,٦ دولار لكل مليون وحدة حرارية.

وأكد ان المصانع الحكومية لا يمكن أن تستهدف بيع منتجاتها بالأسعار القديمة التى لا تتجاوز ٥٥٥ جنيهًا للطن (يصل فى السوق إلى ١٢٠٠ جنيه) بعد تحرير سعر الغاز، ولابد أن يعقب السياسة الجديدة تحرير أسعار الأسمدة وتحرير الصادرات حتى نصل إلى معادلة مكافئة، وبخلاف ذلك فإن المصانع الحكومية ستحقق خسائر كبيرة إذا لم يتم تحرير سعر الأسمدة.

وأشار إلى أن المصانع الحكومية عرضت مطالبها بتحرير أسعار الأسمدة على الحكومة، مؤكدًا أنها مضطرة لزيادة الأسعار لمواجهة الزيادة فى سعر الغاز مع إمكانية تحصيل مبلغ معين من ٥٠-١٠٠ جنيه مثلا على كل طن، وإنشاء صندوق لدعم الفلاح وتعويضه عن فارق الأسعار.

ولفت إلى ان الأسمدة المميزة زادت أسعارها بحوالى ٢٠ جنيهًا بسبب زيادة أسعار المدخلات ولا علاقة لها بالسياسة الجديدة للغاز، وهى تشمل يوريا زنك كبريت، النترات المحسن، اليوريا سلوفات، اليوريا الماغنسيوم".

وتوقع ألا يكون هناك إقبال من المستثمرين العالميين على إنشاء مصانع جديدة للأسمدة فى مصر بعد تطبيق الأسعار العالمية للغاز، بحيث لم يعد عنصر الطاقة الرخيصة متوافرًا باعتباره أحد أسباب جذب الاستثمارات الأجنبية فى هذا الصدد.

وأكد محمد مبروك، رئيس قطاع نظم المعلومات بشركة أبو قير للأسمدة ان مصنعه عرض على وزارة الزراعة ومجلس الوزراء أكثر من مرة تحرير تجارة الأسمدة وإعطاء الدعم فى شكل نقدى للفلاح، ورغم الارتياح لهذا الاقتراح فإنه لا توجد سياسة محددة فى هذا الصدد رغم الإعلان عن تحرير أسعار الغاز.

وأضاف أن شركات الأسمدة الحكومية هى المتضرر الأكبر من تحرير أسعار الغاز ولابد فى المقابل من تحرير أسعار الأسمدة حتى لا تتحمل الشركات فاتورة تحرير سعر الغاز.

وقال المهندس جمال عزيز، سكرتير الشعبة العامة للأسمدة إن أسعار الأسمدة ستتضاعف مرتين ونصفًا على الأقل خلال الفترة المقبلة بعد تحرير سعر الغاز، خاصة أن الغاز يمثل ٤٠٪ على الأقل من طن اليوريا.

وأضاف أن تصريحات وزير التجارة أكدت على الاتجاه لربط السعر المحلى بالسعر العالمى على مراحل، ولكن من الصعب أن تتحمل المصانع تكلفة السعر العالمى الذى يصل إلى ٨ دولارات فى أمريكا و٦ دولارات فى أوروبا.

وطالما أننا تطرقنا إلى تأثير زيادة أسعار

على قاسم، رئيس قطاعات التسويق فى أبو قير: المصانع الحكومية لا يمكن أن تستهدف بيع منتجاتها بالأسعار القديمة بعد تحرير سعر الغاز، ولابد أن يعقب السياسة الجديدة تحرير أسعار الأسمدة وتحرير الصادرات.. إذا لم يتم تحرير سعر الأسمدة فإن المصانع الحكومية ستحقق خسائر كبيرة.

الطاقة على أسعار بعض المنتجات الصناعية، فإننا لابد أن نتذكر على الفور صناعة الحديد والصلب، وبالذات "مجموعة عز" التى كثر الكلام عنها مؤخرًا.

وبهذا الصدد تشير التقديرات إلى أن مجموعة عز ستفقد ١,٤ مليار جنيه من أرباحها فى السنوات الثلاث المقبلة بعد تعديل أسعار الطاقة للمصانع كثيفة الاستخدام، حيث ستخضع للقرار ثلاث من شركاته، هى الدخيلة والسادات والسويس، وتستهلك معًا ٤,١٦ مليار كيلووات من الكهرباء فقط سنويًا.

وبالطبع لا يستطيع أحمد عز أن ينتقد هذا القرار الذى سيكبده هذه الخسائر لسببين:

الأول أنه صاحب العبارة الشهيرة "معقول أنا يا ناس استحق دعمًا"..!

الثانى: أنه هو وغيره من كبار المستثمرين حققوا معدلات ربحية مرتفعة خلال السنوات الماضية ساهمت فى تغطية رأسمال مصانعهم وبالتالى تحولت الأرباح الحالية إلى أرباح صافية فى بعض الأحيان. فضلاً عن انهم يحصلون على مزايا أخرى مثل العمالة بأجور منخفضة وتأمينات اجتماعية وصحية أقل وأراض بأثمان رمزية.

النقد الآخر للقرارات ذاتها هو بعكس هذا الاتجاه أنه يتم بمعدل زيادة متوسط. ولذلك يطالب الخبير الاقتصادى عمرو كامل حموده – مثلاً – بأن يرتفع معدل الزيادة إلى ضعف التسعير الجديد.

والأهم أنه يفتح باب التساؤل عن أحد الأبعاد الأخرى المنسية بهذا المجال وهى موقف عقود التصدير للغاز من هذه الأسعار وهل يتم مراجعتها هى الأخرى أو نكتفى بزيادة الأسعار للمصانع، مؤكدًا ان هذه المراجعة لأسعار العقود باتت ضرورة فى ظل التخوف من نضوب هذه الثروات.

ويشاركه فى هذا التخوف محللون آخرون يتهمون الحكومة بالتناقض ففى الوقت الذى يصدّرون فيه الغاز الطبيعى إلى إسرائيل بأسعار منخفضة عن السعر العالمى بمعدل ٢٥٪ وعن السعر المحلى بمعدل ٣٥٪ رغم الخسائر السنوية من وراء ذلك نجدها - أى الحكومة - تحرم المصانع المصرية وتعوض خسارتها برفع الدعم عن الطاقة بالنسبة للمصانع كثيفة الطاقة وهو القرار الذى سيشعل أسعار المنتجات التى تنتجها تلك المصانع وسيتحملها المواطن وحده.

فقد أعلن وزير التجارة والصناعة المصرى رشيد محمد رشيد ان هناك ارتفاعات كبيرة فى الأسعار التى ستدفعها الصناعات الثقيلة مقابل الغاز والكهرباء من خلال رفع تدريجى لدعم هذه الأسعار وستطبق زيادة بنسبة ٦١٪ على الكهرباء و١١٠٪ على سعر الغاز.

فالمواطنون هم الخاسر الوحيد من وراء هذا القرار لأن أصحاب المصانع سيحملون الزيادة فى الأسعار عليهم هذا فى الوقت الذى توفر فيه سياسة تصدير الغاز مليار دولار لإسرائيل حسبما أشار معهد أبحاث الطاقة.

وأكد المحللون ان قرار رفع الدعم عن الطاقة سيكون له أثر على التضخم على المدى القصير وأنه يمثل تحديًا خطيرًا للقطاعات التى تعتمد على الطاقة اعتمادًا كبيرًا.

وبين المؤيدين والمعارضين والمتحفظين تبقى "بداية نهاية" دعم أسعار الطاقة سؤالاً مطروحًا لا يمكن اختزال إجابة قاطعة له بمعزل من رؤية المشهد الاقتصادى بأسره ومجمل التحديات والفرص التى تواجه الاقتصاد الوطنى فى هذه المرحلة الحرجة، التى تتطلب – فى رأى البعض – عقد مؤتمر اقتصادى موسع تشارك فيه كل الفصائل المصرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار لبلورة رؤية مستقبلية للاقتصاد المصرى فى ظل المستجدات المحلية والإقليمية والدولية غير المسبوقة.

باختصار مشكلة الطاقة "غيض من فيض"، ولا يمكن الاكتفاء بالنظر إلى "الشجرة" دون إلقاء نظرة شاملة على "الغابة".

محمد مبروك، رئيس قطاع نظم المعلومات بشركة أبو قير للأسمدة:
عرضنا على وزارة الزراعة ومجلس الوزراء أكثر من مرة تحرير تجارة الأسمدة وإعطاء الدعم فى شكل نقدى للفلاح..
شركات الأسمدة الحكومية هى المتضرر الأكبر من تحرير أسعار الغاز

م/جمال عزيز، سكرتير الشعبة العامة للأسمدة:
أسعار الأسمدة ستتضاعف مرتين ونصفًا على الأقل خلال الفترة المقبلة بعد تحرير سعر الغاز..
من الصعب أن تتحمل المصانع تكلفة السعر العالمي